

أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية

إعداد الطالب:

أحمد علي صالح الزهراني

الرقم الأكاديمي:

261003211

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بقضايا البيئة والتنمية المستدامة نتيجة التحديات البيئية المتنامية التي أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في المجتمعات والاقتصادات على حد سواء. فقد أدى التوسع الصناعي والاقتصادي المتسارع إلى زيادة معدلات استهلاك الموارد الطبيعية وارتفاع مستويات التلوث البيئي والانبعاثات الضارة، الأمر الذي دفع الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال إلى البحث عن حلول فعالة تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها (United Nations, 2023).

وأصبح مفهوم الاستدامة البيئية من المفاهيم الأساسية في الفكر الإداري المعاصر، حيث يشير إلى مجموعة السياسات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتقليل الآثار البيئية السلبية للأنشطة المختلفة (Mensah, 2019).

وتؤكد الأدبيات الإدارية الحديثة أن المؤسسات لم تعد تُقِيم فقط بناءً على نتائجها المالية، وإنما أصبحت تُقِيم كذلك وفق مدى التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وقدرتها على تطبيق مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطتها التشغيلية والإدارية (Elkington, 2018). وقد أدى ذلك إلى زيادة اهتمام الشركات بتبني ممارسات الاستدامة البيئية باعتبارها أحد العوامل المهمة التي تسهم في تعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق الاستمرارية في بيئة الأعمال الحديثة.

وتشمل ممارسات الاستدامة البيئية مجموعة واسعة من الأنشطة والإجراءات مثل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وإعادة التدوير، وتقليل النفايات، والاعتماد على التقنيات الصديقة للبيئة، والالتزام بالأنظمة والمعايير البيئية المعتمدة (Ameer & Othman, 2017). وقد أثبتت العديد من الدراسات أن هذه الممارسات لا تسهم فقط في حماية البيئة، بل تساعد كذلك في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتعزيز السمعة المؤسسية وزيادة ثقة أصحاب المصلحة (Lozano, 2018).

وفي المملكة العربية السعودية شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بقضايا الاستدامة البيئية في إطار رؤية المملكة 2030 التي أكدت أهمية المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة. كما أطلقت المملكة العديد من المبادرات البيئية الكبرى مثل مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والتي تهدف إلى خفض الانبعاثات الكربونية وزيادة الرقعة الخضراء وتحسين إدارة الموارد الطبيعية (رؤية المملكة 2030، 2024).

ومع هذا التوجه الوطني المتزايد نحو الاستدامة، أصبحت الشركات السعودية مطالبة بتطوير استراتيجياتها وسياساتها بما يتوافق مع المتطلبات البيئية الحديثة، والعمل على دمج مفاهيم الاستدامة ضمن خططها التشغيلية والتنظيمية. وقد دفع ذلك العديد من الشركات إلى الاستثمار في البرامج والممارسات البيئية التي يمكن أن تسهم في تحسين أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية (Almulhim, 2022).

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية، وقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرين، بما يسهم في تقديم نتائج علمية وتوصيات عملية تدعم متخذي القرار وتعزيز توجه الشركات نحو تبني الممارسات البيئية المستدامة وتحقيق مستويات أعلى من الأداء المؤسسي.

مشكلة الدراسة

أصبحت الاستدامة البيئية خلال السنوات الأخيرة من القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام الحكومات والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية في مختلف دول العالم، وذلك نتيجة التحديات البيئية المتزايدة المرتبطة بالتغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات التلوث البيئي (United Nations, 2023). وقد دفع ذلك العديد من المؤسسات إلى تبني ممارسات الاستدامة البيئية باعتبارها وسيلة لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية البيئية.

وفي المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بقضايا الاستدامة البيئية في إطار رؤية المملكة 2030 التي أكدت أهمية تعزيز التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وتحسين جودة الحياة (رؤية المملكة 2030، 2024). وقد انعكس هذا التوجه على العديد من الشركات السعودية التي بدأت في تطبيق برامج ومبادرات بيئية متنوعة تهدف إلى رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتقليل الآثار البيئية لأنشطتها التشغيلية.

ورغم هذا الاهتمام المتزايد، إلا أن مستوى تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية ما يزال يختلف من شركة إلى أخرى، كما أن مدى انعكاس هذه الممارسات على الأداء المؤسسي لا يزال محل نقاش بين الباحثين والمهتمين بالإدارة والاستدامة. فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي واضح لممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف وتعزيز السمعة المؤسسية (Lozano, 2018)، في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن هذا التأثير قد يختلف باختلاف القطاع الاقتصادي وطبيعة المؤسسة والموارد المتاحة لديها (Yusliza et al., 2020).

ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، يلاحظ وجود حاجة إلى المزيد من الدراسات التطبيقية التي تتناول العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي في الشركات السعودية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتنموية التي تشهدها المملكة في الوقت الراهن. ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة الحالية من محاولة التعرف على أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، هي:

- ما مستوى تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية في الشركات السعودية؟
- ما مستوى الأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي؟
- هل تؤثر ممارسات الاستدامة البيئية بصورة مباشرة في تحسين الأداء المؤسسي للشركات السعودية؟
- ما أكثر ممارسات الاستدامة البيئية إسهامًا في تحسين الأداء المؤسسي؟

وتسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال دراسة ميدانية تستهدف العاملين والإداريين في الشركات السعودية، بما يساهم في تقديم نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في دعم جهود الاستدامة وتحسين الأداء المؤسسي.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الاستدامة البيئية بوصفه أحد الموضوعات الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد على المستويين المحلي والعالمي، ومن أهمية الأداء المؤسسي باعتباره أحد المؤشرات الرئيسة التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. كما تبرز أهمية الدراسة في سعيها إلى توضيح طبيعة العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي في الشركات السعودية، وذلك في ظل التوجهات الوطنية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة الأداء في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتنقسم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأهمية عملية كما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في عدد من الجوانب، من أهمها:

- تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي، وذلك من خلال تقديم إطار معرفي يوضح العلاقة بين المتغيرين في بيئة الأعمال السعودية.
- تساعد الدراسة في سد جانب من الفجوة البحثية المرتبطة بموضوع الاستدامة البيئية، خاصة في ظل محدودية الدراسات العربية التي تناولت أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي بصورة مباشرة في الشركات السعودية (Ameer & Othman, 2017).
- تقدم الدراسة أساساً علمياً يمكن أن يستفيد منه الباحثون والدارسون في إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية المتعلقة بالاستدامة البيئية وأثرها على مختلف الجوانب الإدارية والتنظيمية.
- تسهم الدراسة في توضيح المفاهيم النظرية المرتبطة بالاستدامة البيئية والأداء المؤسسي والعلاقة بينهما، بما يعزز من الفهم الأكاديمي لهذا المجال البحثي المهم.
- تمثل الدراسة إضافة علمية للمكتبة العربية في مجال الإدارة والاستدامة البيئية، خاصة مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة (Mensah, 2019).

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة فيما يلي:

- تساعد نتائج الدراسة إدارات الشركات السعودية على فهم أهمية ممارسات الاستدامة البيئية ودورها في تحسين الأداء المؤسسي ورفع مستويات الكفاءة والفعالية.
- تسهم الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساعد المؤسسات على تطوير سياساتها البيئية وتحسين أدائها المؤسسي.
- تدعم جهود متخذي القرار في الشركات السعودية في تبني استراتيجيات بيئية أكثر فاعلية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

- تساعد نتائج الدراسة الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية في تطوير المبادرات والسياسات الداعمة للاستدامة البيئية في قطاع الأعمال السعودي.
- تتوافق الدراسة مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تؤكد أهمية التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وتحسين جودة الحياة (رؤية المملكة 2030، 2024).
- تسهم في نشر الوعي بأهمية دمج الاعتبارات البيئية ضمن الخطط والاستراتيجيات المؤسسية بما يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية البيئية.

وبناءً على ما سبق، تتضح الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة في تناولها أحد الموضوعات الحديثة التي تجمع بين البعدين البيئي والإداري، وتسعى إلى تقديم نتائج يمكن أن تسهم في دعم توجه المؤسسات السعودية نحو تحقيق الاستدامة البيئية وتحسين الأداء المؤسسي في آن واحد.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية، وذلك في ضوء الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية داخل بيئة الأعمال الحديثة. كما تهدف الدراسة إلى توضيح مدى إسهام الممارسات البيئية في تحسين كفاءة الشركات ورفع مستوى أدائها وقدرتها على تحقيق أهدافها التنظيمية.

الهدف العام للدراسة

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في:

التعرف على أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

ويعني ذلك أن الدراسة لا تكتفي بوصف ممارسات الاستدامة البيئية فقط، بل تسعى إلى قياس مدى تأثير هذه الممارسات في تحسين الأداء المؤسسي، سواء من حيث الكفاءة التشغيلية، أو جودة الأداء، أو القدرة التنافسية، أو تحسين صورة الشركة أمام العملاء والمجتمع.

الأهداف الفرعية للدراسة

تتفرع من الهدف العام مجموعة من الأهداف التفصيلية، وهي كما يلي:

التعرف على مستوى تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية في الشركات السعودية، وذلك من خلال معرفة مدى اهتمام هذه الشركات بترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، وإعادة التدوير، واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة، والالتزام بالأنظمة والمعايير البيئية.

التعرف على مستوى الأداء المؤسسي في الشركات السعودية، من خلال دراسة مؤشرات الأداء المرتبطة بالكفاءة، والإنتاجية، وجودة الخدمات أو المنتجات، ورضا العملاء، وقدرة الشركة على تحقيق أهدافها.

تحليل العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي، بهدف معرفة ما إذا كان تطبيق الممارسات البيئية يرتبط بتحسين أداء الشركات السعودية.

قياس أثر ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية على الأداء المؤسسي، وذلك من خلال معرفة مدى تأثير تقليل استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام في خفض التكاليف وتحسين كفاءة العمل.

قياس أثر إدارة النفايات وإعادة التدوير على الأداء المؤسسي، من خلال دراسة دور هذه الممارسات في تقليل الهدر وتحسين صورة الشركة وتعزيز مسؤوليتها البيئية.

قياس أثر الالتزام بالأنظمة والمعايير البيئية على الأداء المؤسسي، وذلك لمعرفة مدى مساهمة الالتزام البيئي في تقليل المخاطر النظامية وتحسين ثقة الجهات الرقابية والعملاء في الشركة.

قياس أثر استخدام التقنيات الصديقة للبيئة على الأداء المؤسسي، من خلال التعرف على دور هذه التقنيات في تحسين العمليات التشغيلية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية.

تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساعد الشركات السعودية على تعزيز ممارسات الاستدامة البيئية وتحسين مستوى الأداء المؤسسي بما يتوافق مع توجهات التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030

تساؤلات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تساعد في تفسير العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي في الشركات السعودية، والوصول إلى نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز توجهات الاستدامة البيئية داخل منظمات الأعمال.

ويتمثل التساؤل الرئيس للدراسة فيما يأتي:

ما أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

ما مستوى تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية في الشركات السعودية؟

ويهدف هذا التساؤل إلى التعرف على مدى اهتمام الشركات السعودية بتطبيق السياسات والممارسات البيئية المختلفة، مثل ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، وإعادة التدوير، واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة، والالتزام بالمعايير البيئية.

ما مستوى الأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟

ويهتم هذا التساؤل بقياس مستوى الأداء المؤسسي من خلال مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالكفاءة التشغيلية، والإنتاجية، وجودة الخدمات أو المنتجات، وتحقيق الأهداف التنظيمية، والقدرة على المنافسة.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟

ويركز هذا التساؤل على تحديد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في ممارسات الاستدامة البيئية والمتغير التابع المتمثل في الأداء المؤسسي، ومعرفة ما إذا كانت العلاقة إيجابية أم سلبية أم لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما.

ما أثر ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟

ويهتم هذا التساؤل بدراسة مدى مساهمة ترشيد استهلاك المياه والطاقة والمواد الخام في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتقليل التكاليف ورفع مستوى الأداء المؤسسي.

ما أثر إدارة النفايات وإعادة التدوير على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟

ويركز هذا التساؤل على معرفة دور ممارسات إدارة النفايات وإعادة التدوير في تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحسين الصورة الذهنية للشركة وزيادة قدرتها التنافسية.

ما أثر الالتزام بالأنظمة والمعايير البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟

ويسعى هذا التساؤل إلى التعرف على مدى تأثير الالتزام بالتشريعات واللوائح البيئية في تعزيز استقرار الأعمال وتحسين السمعة المؤسسية وتقليل المخاطر القانونية والتنظيمية.

ما أثر استخدام التقنيات الصديقة للبيئة على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية؟

ويهتم هذا التساؤل بدراسة دور التقنيات الحديثة الصديقة للبيئة في تحسين العمليات الإنتاجية والتشغيلية وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والجودة.

ما السبل التي يمكن من خلالها تعزيز ممارسات الاستدامة البيئية بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي للشركات السعودية؟

ويهدف هذا التساؤل إلى الوصول إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات العملية التي تساعد الشركات على تطوير ممارساتها البيئية وتعظيم الاستفادة منها في تحقيق أهدافها المؤسسية.

فرضيات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها والدراسات السابقة ذات الصلة، تفترض الدراسة وجود علاقة وتأثير بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي في الشركات السعودية، ويمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

الفرضيات الفرعية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لترشيد استهلاك الموارد الطبيعية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة النفايات وإعادة التدوير على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالأنظمة والمعايير البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقنيات الصديقة للبيئة على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

يوجد ارتباط إيجابي بين ارتفاع مستوى تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية وتحسن مستوى الأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

تسهم ممارسات الاستدامة البيئية في تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية وتحسين جودة الأداء داخل الشركات السعودية.

تسهم ممارسات الاستدامة البيئية في دعم القدرة التنافسية للشركات السعودية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

الدراسة الأولى: كراوي (2024)

أجرى كراوي (2024) دراسة بعنوان "أثر ممارسات الاستدامة والقيادة الخضراء على الأداء التنظيمي والصورة الذهنية: دليل من الشركات السعودية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات الاستدامة والقيادة الخضراء في تحسين الأداء التنظيمي والصورة الذهنية للشركات السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تم تطبيقها على عينة بلغت (364) فردًا من العاملين في عدد من الشركات السعودية وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لممارسات الاستدامة على الأداء التنظيمي، كما أظهرت النتائج أن القيادة الخضراء تسهم بصورة مباشرة في تعزيز الأداء التنظيمي وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسات. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات داخلية تدعم الاستدامة البيئية وتعزز الممارسات الخضراء داخل بيئة العمل.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تأكيد وجود علاقة إيجابية بين ممارسات الاستدامة والأداء المؤسسي، كما تستفيد منها في بناء الإطار النظري وتحديد أبعاد متغير الاستدامة البيئية.

الدراسة الثانية: العجلوني (2023)

أجرى العجلوني (2023) دراسة بعنوان "ممارسات الموارد البشرية الخضراء والأداء التنظيمي في المملكة العربية السعودية"، وهدفت إلى التعرف على العلاقة بين ممارسات الموارد البشرية الخضراء والأداء التنظيمي، من خلال دراسة حالة على موظفي جامعة الحدود الشمالية بالمملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة بلغت (100) موظف. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطبيق ممارسات الموارد البشرية الخضراء وتحسن الأداء التنظيمي، كما أكدت النتائج أهمية دمج البعد البيئي في سياسات إدارة الموارد البشرية لما له من دور في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في دعم العلاقة النظرية بين الممارسات البيئية والأداء المؤسسي، والاستفادة من أدوات القياس المستخدمة في تقييم الأداء التنظيمي.

الدراسة الثالثة: الحارثي والغامدي (2024)

أجرى الحارثي والغامدي (2024) دراسة بعنوان "إدراك العاملين للمسؤولية الاجتماعية الخضراء والسلوك البيئي في المنظمات غير الربحية: حالة المملكة العربية السعودية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية الخضراء في تعزيز السلوك البيئي داخل المؤسسات السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقصاء آراء العاملين في عدد من المنظمات غير الربحية بالمملكة وأظهرت النتائج أن تبني الممارسات البيئية والمسؤولية الاجتماعية الخضراء يساهم في تعزيز السلوك البيئي للعاملين وتحسين أداء المؤسسات بصورة عامة، كما أكدت الدراسة أهمية نشر ثقافة الاستدامة داخل بيئة العمل وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في توضيح أثر الثقافة البيئية والمسؤولية الاجتماعية في دعم الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف الاستدامة.

الدراسة الرابعة: القرني (2025)

أجرى القرني (2025) دراسة بعنوان "استراتيجيات الاستدامة البيئية في الشركات السعودية: دراسة تطبيقية على قطاع الطاقة والمرافق"، وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم استراتيجيات الاستدامة البيئية المطبقة في الشركات السعودية العاملة في قطاع الطاقة والمرافق، والتعرف على أثر هذه الاستراتيجيات في الأداء البيئي والتشغيلي للشركات. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل تقارير الاستدامة الصادرة عن عدد من الشركات السعودية الرائدة في القطاع وأظهرت النتائج وجود دور مهم لاستراتيجيات الاستدامة البيئية في تحسين الأداء التشغيلي ورفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية للشركات، كما أكدت أهمية مواءمة استراتيجيات الاستدامة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في دعم الإطار النظري لمفهوم الاستدامة البيئية والاستفادة من الأبعاد المستخدمة في قياسها.

الدراسة الخامسة: دراسة المسؤولية الاجتماعية والإنتاج الأخضر (الحمدي، 2026)

أجرى الحمدي (2026) دراسة بعنوان "المسؤولية الاجتماعية ومعييار ISO 26000 والإنتاج الأخضر والاستدامة البيئية في الشركات الصناعية السعودية"، وهدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والإنتاج الأخضر والاستدامة البيئية داخل الشركات الصناعية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام استبانة طبقت على (353) مديرًا في الشركات الصناعية السعودية، وتم تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثيرات إيجابية مباشرة للمسؤولية الاجتماعية والإنتاج الأخضر والالتزام بمعييار ISO 26000 على الاستدامة البيئية، كما أكدت النتائج أن تطبيق الممارسات المستدامة يسهم في تحسين كفاءة الشركات وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تأكيد أهمية الممارسات البيئية المختلفة كعوامل مؤثرة في الأداء المؤسسي، والاستفادة من نتائجها في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: (Ameer & Othman (2012)

أجرى Ameer و Othman (2012) دراسة بعنوان *Sustainability Practices and Corporate Financial Performance: A Study Based on the Top Global Corporations*، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات الاستدامة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات العالمية الكبرى، وقياس مدى قدرة الشركات التي تتبنى مبادئ الاستدامة على تحقيق نتائج أفضل مقارنة بالشركات الأخرى.

واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، حيث تم تحليل بيانات عدد من الشركات العالمية المصنفة ضمن أفضل الشركات في مجال الاستدامة، ومقارنة أدائها المالي والتشغيلي مع شركات أخرى خلال فترة زمنية طويلة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطبيق ممارسات الاستدامة وتحسن الأداء المالي والتشغيلي للشركات، كما أكدت النتائج أن تبني الممارسات البيئية والاجتماعية يسهم في تعزيز النمو المستدام وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تأكيد العلاقة بين الاستدامة والأداء المؤسسي، والاستفادة من نتائجها في تفسير أثر الممارسات البيئية على نجاح المؤسسات.

الدراسة الثانية: (Pham et al. (2021)

أجرى Pham وآخرون (2021) دراسة بعنوان *The Impact of Sustainability Practices on Financial Performance: Empirical Evidence from Sweden*، وهدفت إلى دراسة أثر ممارسات الاستدامة على الأداء المالي للشركات، وتحليل مدى انعكاس الالتزام البيئي على النتائج المالية والتنظيمية للمؤسسات.

واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام بيانات الشركات المدرجة في الأسواق المالية، وتم تحليل البيانات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لقياس العلاقة بين ممارسات الاستدامة والأداء.

وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لممارسات الاستدامة على الأداء المالي للشركات، حيث ساهمت الأنشطة البيئية في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين قيمة المؤسسة في السوق.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في دعم العلاقة النظرية بين الاستدامة والأداء المؤسسي، والاستفادة من المنهجية المستخدمة في قياس أثر الاستدامة على نتائج المؤسسات.

الدراسة الثالثة: Yusliza et al. (2020)

أجرى Yusliza وآخرون (2020) دراسة بعنوان *Green Intellectual Capital and Environmental Performance*، وهدفت إلى التعرف على دور رأس المال الفكري الأخضر في دعم الأداء البيئي والتنظيمي للمؤسسات، وقياس أثر الممارسات البيئية الحديثة على تحقيق الاستدامة المؤسسية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة وزعت على عدد من المؤسسات في القطاع الصناعي والخدمي، وتم تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية.

وأظهرت النتائج أن تبني الممارسات البيئية يساهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمؤسسات، كما أكدت النتائج أهمية دمج الثقافة البيئية ضمن استراتيجيات الإدارة الحديثة.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في دعم الإطار النظري الخاص بالاستدامة البيئية، والاستفادة من أبعاد الأداء المستخدمة في الدراسة.

الدراسة الرابعة: Alam et al. (2023)

أجرى Alam وآخرون (2023) دراسة بعنوان *Corporate Sustainability Performance Evaluation and Firm Performance*، وهدفت إلى تقييم العلاقة بين الأداء المستدام للشركات والأداء المؤسسي، والتعرف على مدى تأثير ممارسات الاستدامة في تحسين نتائج الأعمال.

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات عدد كبير من الشركات في قطاعات اقتصادية مختلفة، واستخدمت مؤشرات الاستدامة والأداء المالي والتنظيمي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين الأداء المستدام والأداء المؤسسي، كما تبين أن الشركات الأكثر التزامًا بالممارسات البيئية حققت مستويات أعلى من الكفاءة والربحية والاستقرار المؤسسي.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تأكيد أهمية الاستدامة البيئية كعامل مؤثر في الأداء المؤسسي، والاستفادة من نتائجها في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الدراسة الخامسة: AlKetbi (2024)

أجرى AlKetbi (2024) دراسة بعنوان *The Impact of Green Human Resource Management Practices on Organizational Sustainability and Performance*، وهدفت إلى التعرف على أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على الاستدامة التنظيمية والأداء المؤسسي.

واعتمدت الدراسة على مراجعة وتحليل عدد كبير من الدراسات والأبحاث المنشورة في مجال الإدارة الخضراء والاستدامة المؤسسية، بهدف الوصول إلى تصور شامل للعلاقة بين الممارسات البيئية والأداء التنظيمي.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين ممارسات الإدارة الخضراء وتحسين الأداء المؤسسي وزيادة إنتاجية العاملين وتعزيز الاستدامة التنظيمية، كما أوصت الدراسة بضرورة دمج الاعتبارات البيئية في سياسات الموارد البشرية.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تدعيم الجانب النظري المتعلق بالممارسات البيئية، والاستفادة من نتائجها في بناء النموذج المفاهيمي للدراسة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات العربية والأجنبية السابقة، يتضح أن موضوع الاستدامة البيئية حظي باهتمام متزايد من قبل الباحثين خلال السنوات الأخيرة، نظرًا لأهميته في دعم التنمية المستدامة وتحسين أداء المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد اتفقت معظم الدراسات السابقة على وجود علاقة إيجابية بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي، حيث أشارت نتائج دراسة (Ameer and Othman (2012 ودراسة (Pham et al. (2021 ودراسة (Alam et al. (2023 إلى أن تطبيق الممارسات البيئية المستدامة يسهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية.

كما أكدت الدراسات العربية، ومنها دراسة كراوي (2024) ودراسة العجلوني (2023)، أهمية دمج الاستدامة البيئية في السياسات والاستراتيجيات المؤسسية، لما لها من دور في تحسين الأداء التنظيمي وتعزيز الصورة الذهنية للمؤسسات ورفع مستوى كفاءة العمليات التشغيلية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لمفهوم الاستدامة البيئية وعلاقته بالأداء المؤسسي، كما تستفيد من الأطر النظرية والمنهجيات التي استخدمتها تلك الدراسات في بناء نموذج الدراسة الحالي.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تركز بصورة مباشرة على أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية، كما تسعى إلى دراسة مجموعة من الأبعاد البيئية المتمثلة في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات وإعادة التدوير، والالتزام بالمعايير البيئية، واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة، وربطها بالأداء المؤسسي ضمن بيئة الأعمال السعودية وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد متغيرات الدراسة، وصياغة مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، بالإضافة إلى الاستفادة من أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند الدراسة الحالية إلى مجموعة من المفاهيم والنظريات الإدارية والبيئية التي تفسر العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي، حيث تسعى هذه النظريات إلى توضيح الكيفية التي يمكن من خلالها للمؤسسات تحقيق أهدافها الاقتصادية مع المحافظة على البيئة وتعزيز مسؤوليتها تجاه المجتمع.

أولاً: مفهوم الاستدامة البيئية

يُعد مفهوم الاستدامة البيئية أحد المفاهيم الحديثة التي برزت نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بالمحافظة على الموارد الطبيعية ومواجهة المشكلات البيئية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والصناعية. ويشير مفهوم الاستدامة البيئية إلى مجموعة السياسات والإجراءات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التأثير في قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (Mensah, 2019).

وتسعى المؤسسات من خلال تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية إلى الحد من الآثار السلبية لأنشطتها التشغيلية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل مستويات التلوث، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: أهمية الاستدامة البيئية للمؤسسات

أصبحت الاستدامة البيئية في الوقت الحاضر من العوامل الأساسية التي تؤثر في نجاح المؤسسات واستمراريتها، حيث تساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين.

كما تساعد ممارسات الاستدامة البيئية المؤسسات على الامتثال للأنظمة والتشريعات البيئية، والحد من المخاطر المرتبطة بالمشكلات البيئية، وتحقيق مزايا تنافسية طويلة الأجل في الأسواق المحلية والعالمية (Othman, 2012 & Ameer).

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي تتبنى سياسات بيئية فعالة تتمتع بقدرة أكبر على تحقيق النمو المستدام وتحسين مستويات الأداء مقارنة بالمؤسسات التي لا تولي اهتماماً كافياً للجوانب البيئية.

ثالثاً: أبعاد ممارسات الاستدامة البيئية

تعتمد الدراسة الحالية على أربعة أبعاد رئيسة لقياس ممارسات الاستدامة البيئية، وهي:

1- ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية

ويقصد به الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والمواد الخام، بما يساهم في تقليل الهدر وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية داخل المؤسسة.

ويعد ترشيد الموارد من أهم المؤشرات التي تعكس مدى التزام المؤسسة بمبادئ الاستدامة البيئية، كما يساهم في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين الأداء العام للمؤسسة.

2- إدارة النفايات وإعادة التدوير

يقصد بها مجموعة الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى تقليل النفايات الناتجة عن العمليات التشغيلية وإعادة استخدام المواد القابلة للتدوير بما يقلل من التأثيرات البيئية السلبية.

وتساعد هذه الممارسات المؤسسات على تحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد وتقليل التكاليف المرتبطة بالتخلص من المخلفات.

3- الالتزام بالمعايير والأنظمة البيئية

ويشير هذا البعد إلى مدى التزام المؤسسة بالتشريعات واللوائح البيئية المعمول بها، بالإضافة إلى تطبيق المعايير البيئية المحلية والدولية ذات العلاقة.

ويساهم هذا الالتزام في تعزيز السمعة المؤسسية وتقليل المخاطر القانونية والتنظيمية التي قد تواجه المؤسسة نتيجة المخالفات البيئية.

4- استخدام التقنيات الصديقة للبيئة

ويقصد بها توظيف التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على تقليل الآثار البيئية السلبية وتحسين كفاءة استهلاك الموارد والطاقة داخل المؤسسة.

وتسهم هذه التقنيات في دعم الابتكار وتحسين العمليات التشغيلية وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية.

رابعاً: مفهوم الأداء المؤسسي

يُعرف الأداء المؤسسي بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق النتائج المستهدفة في مختلف المجالات الإدارية والتشغيلية والمالية (Richard et al., 2009).

ويعد الأداء المؤسسي أحد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم نجاح المؤسسات، حيث يعكس مستوى الكفاءة والفعالية والإنتاجية وجودة الخدمات والقدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية المختلفة.

كما يرتبط الأداء المؤسسي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمحافظة على استمراريته في بيئة الأعمال.

خامساً: النظريات المفسرة للدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على عدد من النظريات الإدارية التي تفسر العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي، ومن أبرزها نظرية أصحاب المصلحة ونظرية الموارد.

1- نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تعد نظرية أصحاب المصلحة من أكثر النظريات استخدامًا في تفسير ممارسات الاستدامة داخل المؤسسات. وقد قدمها Freeman عام 1984، وتقوم على فكرة أن المؤسسة لا تعمل فقط من أجل تحقيق مصالح المساهمين، بل يجب أن تراعي مصالح جميع الأطراف المرتبطة بها، مثل العاملين والعملاء والموردين والمجتمع والجهات الحكومية.

وترى هذه النظرية أن نجاح المؤسسة واستمرارها يعتمد على قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة، ولذلك فإن تبني ممارسات الاستدامة البيئية يمثل وسيلة مهمة لتعزيز رضا أصحاب المصلحة وتحسين صورة المؤسسة وزيادة ثقتهم بها.

ومن منظور هذه النظرية، فإن الشركات التي تطبق ممارسات الاستدامة البيئية تكون أكثر قدرة على بناء علاقات إيجابية مع المجتمع والعملاء والجهات الرقابية، مما ينعكس بصورة إيجابية على الأداء المؤسسي ويعزز قدرتها التنافسية في السوق.

2- نظرية الموارد والقدرات (Resource-Based View)

تُعد نظرية الموارد والقدرات من النظريات الحديثة التي تفسر أسباب تفوق بعض المؤسسات على غيرها. وتفترض هذه النظرية أن الموارد التي تمتلكها المؤسسة تمثل مصدرًا رئيسًا لتحقيق الميزة التنافسية وتحسين الأداء.

وبناءً على هذه النظرية، فإن تبني ممارسات الاستدامة البيئية يمكن اعتباره موردًا استراتيجيًا يساعد المؤسسة على تطوير قدراتها التنظيمية والتشغيلية وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية.

كما تؤكد النظرية أن المؤسسات التي تستثمر في التكنولوجيا النظيفة، وإدارة الموارد بكفاءة، والابتكار البيئي، تستطيع تحقيق مزايا يصعب تقليدها من قبل المنافسين، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي على المدى الطويل.

علاقة النظريات بالدراسة الحالية

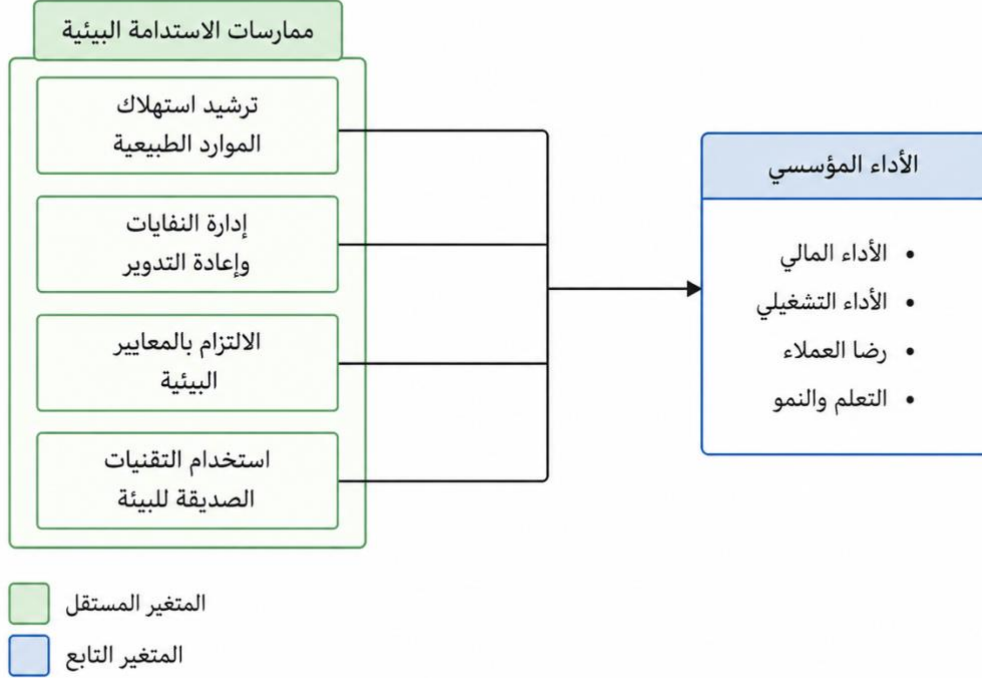
تستند الدراسة الحالية إلى نظرية أصحاب المصلحة في تفسير أهمية التزام الشركات السعودية بممارسات الاستدامة البيئية لتحقيق رضا المجتمع والعملاء والجهات التنظيمية.

كما تستند إلى نظرية الموارد والقدرات في تفسير تأثير الممارسات البيئية باعتبارها موردًا استراتيجيًا يساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين الأداء المؤسسي.

وبذلك توفر هاتان النظريتان أساسًا علميًا مناسبًا لفهم العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي في الشركات السعودية.

النموذج المفاهيمي للدراسة

استنادًا إلى الأدبيات السابقة والنظريات المفسرة للدراسة، تم بناء النموذج المفاهيمي الذي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.



المنهجية وطرق البحث

تُعد المنهجية العلمية من العناصر الأساسية في أي دراسة بحثية، حيث تمثل الإطار الذي يستند إليه الباحث في جمع البيانات وتحليلها والوصول إلى النتائج التي تسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

وتعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها وتفسير العلاقات بين متغيراتها بصورة علمية منظمة.

ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة للتعرف على مستوى تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية في الشركات السعودية، وقياس مستوى الأداء المؤسسي، وتحليل العلاقة بينهما، بالإضافة إلى تحديد أثر ممارسات الاستدامة البيئية في تحسين الأداء المؤسسي.

كما تعتمد الدراسة على الأسلوب الكمي في جمع البيانات وتحليلها من خلال استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج وتفسيرها.

وتتمثل خطوات تنفيذ الدراسة فيما يأتي:

- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- تحديد متغيرات الدراسة وأبعادها المختلفة.
- تصميم أداة الدراسة (الاستبانة).
- توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.
- جمع البيانات وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة.
- تفسير النتائج واستخلاص التوصيات والمقترحات.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الوحدات التي تنطبق عليها خصائص الدراسة ويهتم الباحث بدراستها.

ويتمثل مجتمع الدراسة الحالية في العاملين والإداريين في الشركات السعودية بمختلف قطاعاتها، نظرًا لارتباطهم المباشر بتطبيق ممارسات الاستدامة البيئية ومتابعة مؤشرات الأداء المؤسسي داخل مؤسساتهم.

عينة الدراسة

نظرًا لصعوبة دراسة جميع أفراد المجتمع الأصلي، سيتم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

ومن المتوقع أن تتراوح عينة الدراسة بين (250 – 350) مفردة من العاملين والإداريين في الشركات السعودية، وهو حجم مناسب لإجراء التحليلات الإحصائية وتحقيق أهداف الدراسة.

خصائص العينة

سيتم جمع عدد من البيانات الديموغرافية المتعلقة بأفراد العينة، وتشمل:

- الجنس.
- العمر.
- المؤهل العلمي.
- سنوات الخبرة.
- المسمى الوظيفي.
- القطاع الذي تعمل فيه الشركة.

وذلك بهدف وصف أفراد العينة وتحليل النتائج في ضوء خصائصهم المختلفة.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على الاستبانة باعتبارها الأداة الرئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وذلك لما تتميز به من سهولة التطبيق وإمكانية الوصول إلى عدد كبير من المبحوثين خلال فترة زمنية مناسبة.

وقد تم تصميم الاستبانة بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي، مع إجراء التعديلات اللازمة بما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية وأهدافها.

أقسام الاستبانة

تنقسم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا القسم إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، ويتضمن مجموعة من المتغيرات، وهي:

- الجنس.
- العمر.
- المؤهل العلمي.
- سنوات الخبرة.
- المسمى الوظيفي.
- قطاع الشركة.

القسم الثاني: محاور الدراسة

ويتضمن العبارات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتم تقسيمه إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: ممارسات الاستدامة البيئية

ويتكون من أربعة أبعاد رئيسية:

البعد الأول: ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية

ويقاس مدى اهتمام الشركة بترشيد استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام وتقليل الهدر في الموارد المختلفة.

البعد الثاني: إدارة النفايات وإعادة التدوير

ويقاس مستوى تطبيق الشركة للبرامج المتعلقة بإدارة النفايات وإعادة التدوير والتخلص الآمن من المخلفات.

البعد الثالث: الالتزام بالمعايير والأنظمة البيئية

ويقيس مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين والأنظمة البيئية المعتمدة.

البعد الرابع: استخدام التقنيات الصديقة للبيئة

ويقيس مدى اعتماد الشركة على التقنيات الحديثة التي تساعد على تقليل التأثيرات البيئية السلبية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية.

المحور الثاني: الأداء المؤسسي

ويقيس مستوى الأداء المؤسسي في الشركة من خلال مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالكفاءة التشغيلية والإنتاجية وجودة الأداء وتحقيق الأهداف التنظيمية.

مقياس الدراسة

سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، وذلك وفقاً للدرجات الآتية:

- موافق بشدة (5 درجات).
- موافق (4 درجات).
- محايد (3 درجات).
- غير موافق (درجتان).
- غير موافق بشدة (درجة واحدة).

ويُعد مقياس ليكرت الخماسي من أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات الإدارية لقدرته على قياس اتجاهات وآراء المبحوثين بدرجة عالية من الدقة والموضوعية.

صدق وثبات الأداة

للتأكد من صلاحية الاستبانة للاستخدام، سيتم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة والبحث العلمي للتحقق من صدق المحتوى.

كما سيتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من درجة اتساق عبارات الاستبانة وإمكانية الاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها.

أساليب التحليل الإحصائي

بعد الانتهاء من جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، سيتم إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) ومعالجتها وتحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها.

وتتمثل أهم الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها فيما يأتي:

أولاً: الأساليب الإحصائية الوصفية

سيتم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، مثل الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمسمى الوظيفي.

كما سيتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب عبارات الاستبانة والتعرف على مستوى استجابات أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة.

ثانياً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

سيتم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة والبحث العلمي.

كما سيتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من اتساق عبارات الاستبانة وملاءمتها لأغراض الدراسة.

ثالثاً: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة

سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي.

رابعاً: اختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لقياس أثر ممارسات الاستدامة البيئية وأبعادها المختلفة على الأداء المؤسسي.

وسيساعد هذا التحليل في تحديد حجم التأثير الذي تمارسه ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي داخل الشركات السعودية.

خامساً: اختبار الفرضيات

سيتم اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، وذلك للتأكد من وجود أو عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على مجموعة من الحدود التي تحدد نطاقها العلمي والتطبيقي، وتتمثل فيما يأتي:

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية، مع التركيز على الأبعاد التالية:

ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وإدارة النفايات وإعادة التدوير والالتزام بالمعايير والأنظمة البيئية واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة، كما يقتصر المتغير التابع على الأداء المؤسسي بمختلف أبعاده التنظيمية والتشغيلية.

الحدود المكانية: تطبق الدراسة على الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية: سيتم تنفيذ الدراسة خلال العام الدراسي 2026، وجمع البيانات خلال الفترة الزمنية الخاصة بتطبيق الدراسة الميدانية.

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على العاملين والإداريين في الشركات السعودية، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة وممارسات الاستدامة البيئية داخل المؤسسات.

الخاتمة

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، أصبحت ممارسات الاستدامة البيئية من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد من قبل المؤسسات والباحثين وصناع القرار، لما لها من دور مهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والحفاظ على البيئة وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة وقد تناول هذا العرض المبدئي دراسة أثر ممارسات الاستدامة البيئية على الأداء المؤسسي في الشركات السعودية، من خلال استعراض الإطار النظري المرتبط بموضوع الدراسة، وتحليل عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، وصياغة مشكلة الدراسة وأهدافها وتساولاتها وفرضياتها، بالإضافة إلى تحديد المنهجية العلمية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

وتتطلب الدراسة من افتراض أن تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية، المتمثلة في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات وإعادة التدوير، والالتزام بالمعايير البيئية، واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة، يمكن أن يسهم بصورة إيجابية في تحسين الأداء المؤسسي للشركات السعودية ورفع مستويات الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في تقديم إضافة علمية للمكتبة العربية في مجال الإدارة والاستدامة البيئية، كما يمكن أن توفر مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد الشركات السعودية على تعزيز ممارسات الاستدامة البيئية والاستفادة منها في تحسين أدائها المؤسسي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتوجهاتها نحو التنمية المستدامة.

وعليه، تمثل هذه الدراسة محاولة علمية لفهم العلاقة بين الاستدامة البيئية والأداء المؤسسي في بيئة الأعمال السعودية، بما يسهم في دعم التوجه نحو تبني ممارسات أكثر استدامة وتحقيق مزيد من التميز والنجاح المؤسسي في المستقبل.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2024). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- العجلوني، محمد. (2023). ممارسات الموارد البشرية الخضراء والأداء التنظيمي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على جامعة الحدود الشمالية. المجلة العربية للإدارة، 43(4)، 78-55.
- كراوي، أحمد. (2024). أثر ممارسات الاستدامة والقيادة الخضراء على الأداء التنظيمي والصورة الذهنية: دليل من الشركات السعودية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 31(2)، 128-101.
- القرني، خالد. (2025). استراتيجيات الاستدامة البيئية في الشركات السعودية: دراسة تطبيقية على قطاع الطاقة والمرافق. المجلة العربية للنشر العلمي، 58، 269-244.
- الحمدى، محمد. (2026). المسؤولية الاجتماعية ومعييار ISO 26000 والإنتاج الأخضر والاستدامة البيئية في الشركات الصناعية السعودية. المجلة الدولية للاستدامة والتنمية، 8(2)، 138-115.

المراجع الأجنبية

- Ameer, R., & Othman, R. (2012). Sustainability practices and corporate financial performance: A study based on the top global corporations. *Journal of Business Ethics*, 108(1), 61-79.
- Alam, M., Islam, M., & Rahman, M. (2023). Corporate sustainability performance evaluation and firm performance: Evidence from emerging markets. *SAGE Open*, 13(2), 1-15.
- Alshehhi, A., Nobanee, H., & Khare, N. (2018). The impact of sustainability practices on corporate financial performance: Literature trends and future research potential. *Sustainability*, 10(2), 494.
- Mensah, J. (2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review. *Cogent Social Sciences*, 5(1), 1653531.
- Pham, H., Nguyen, T., & Tran, P. (2021). The impact of sustainability practices on financial performance: Empirical evidence from Sweden. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1-18.

Richard, P. J., Devinney, T. M., Yip, G. S., & Johnson, G. (2009). Measuring organizational performance: Towards methodological best practice. *Journal of Management*, 35(3), 718–804.

United Nations. (2023). *The Sustainable Development Goals Report 2023*. New York: United Nations.

Yusliza, M. Y., Norazmi, N. A., Jabbour, C. J. C., Fernando, Y., Fawehinmi, O., & Seles, B. M. R. P. (2020). Green human resource management and environmental performance: A review of recent evidence. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27(6), 2968–2978.